

## سوريا : أن الأوان لنبت تركة التعذيب والتجريد من الإنسانية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم "إنه يجب على السلطات السورية أن تشرع بقطع صلتها نهائياً بالتركة الثقيلة لانتهاكات حقوق الإنسان، عبر البدء بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي المعتقلين حديثاً". ومن بين هؤلاء الشخصية المعارضة البارزة رياض الترك، وعضوا البرلمان المستقلان رياض سيف ومأمون الحمصي وغيرهم من النشطاء في محافل المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان، ومن بينهم الخبير الاقتصادي عارف دليمة، وهو عضو قيادي في منتدى المجتمع المدني وكمال اللبواني، أحد أعضاء مجلس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا. وتدعو المنظمة أيضاً إلى إطلاق سراح جميع السجناء المحتجزين لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم السياسية وإلى الإفراج عن مئات السجناء السياسيين الآخرين إلا إذا جرت لهم محاكمات عادلة وفورية.

ونوهت المنظمة بالأنباء الواردة في وسائل الإعلام حول نقل نحو RMM سجين من سجن تدمر العسكري في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب. وقالت المنظمة "إننا نرحب بعملية النقل كخطوة أولى نحو تصحيح جميع الانتهاكات التي ارتكبت ضد السجناء على مر السنين". بيد أن السلطات لم تؤكد أنباء النقل رغم الطلبات المتكررة التي قدمتها المنظمة. وفي تقرير صدر اليوم تحت عنوان سوريا - سجن تدمر العسكري : تعذيب وقنوط وتجريد من الإنسانية - ترسم منظمة العفو الدولية صورة قاتمة لمؤسسة عقابية موجودة خارج عصرها وسيئة الصيت جداً بسبب ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة التي تجرد السجناء من إنسانيتهم بحيث يشار إليها في سوريا بأنها مكان "الداخل إليه مفقود والخارج منه مولود". ومن بين آلاف الذين اعتقلوا على مر السنين، تعرض العديدون للتعذيب المتكرر أثناء احتجاجهم في عزلة تامة عن العالم الخارجي طوال شهور أو سنوات من دون تهمة أو محاكمة. وقد ظلت آلاف عديدة من العائلات تجهل مصير أقاربها. ويخشى بعض الذين "اختفى" أباؤهم عقب القبض عليهم من حدوث أسوأ العواقب لهم.

وأضافت منظمة العفو الدولية أن "كل جانب من جوانب الحياة في سجن تدمر يمثل تجربة تُجرد المرء من إنسانيته. ومستوى الوحشية التي يتحملها السجناء في هذا السجن يصدم المرء. ومن الصعب التصديق أن مثل هذا التعذيب والمعاملة السيئة يمكن أن يُمارسا في أيامنا هذه".

ويشدد التقرير على أن الضمانات ضد ممارسة التعذيب وسوء المعاملة الواردة في الدستور السوري وقانون العقوبات ليست أكثر من ضمانات نظرية : وقالت المنظمة إنه "رغم مزاعم التعذيب المتكررة والثابتة، فإنه على حد علمها لم يتم فعلياً تطبيق القوانين السورية المناهضة للتعذيب في أية حالات".

والتعذيب أمر شائع لدرجة أن المعتقلين يتعرضون له عادة حالما يصلون إلى تدمر في ما يُعرف "بحفلة الاستقبال". وقد أعطى سجين سابق اعتُقل بين العامين NVVS و NVVV هذا الوصف "لحفلة استقبال" في تدمر : "خُشرتُ في إطار (السيارة) وأمرت بوضع يديّ بين ساقيّ، ثم مُدّدت قدمي وربطتا بحبل قوي إلى قضيب حديدي مما سبب لي ألماً لمنعي من التحرك في أي اتجاه. وبعد ذلك فكوا عصابة عينيّ وبدأت عملية الجلد. وكان حارسان يجلدانني في نفس الوقت. ووسط صرخات الألم نبدأ بعد الجلطات : واحدة اثنتان ... عشر عشرون ثلاثون ثم ينسى المرء العدد ويفقد تركيزه. وفي الواقع يصاب العديد من الأشخاص بالإغماء".

ويشير التقرير إلى أن الجلادين، وبخاصة خلال الثمانينيات، كان لديهم كما يبدو ترخيصاً لفعل أي شيء لفئات معينة من السجناء، بما في ذلك قتلهم عمداً. وتضمن تقرير للسجناء هُرب إلى خارج سوريا في العام NVVV هذا الوصف النموذجي : "من الوسائل الأخرى للتعذيب إجبار سجينين على الإمساك بأحد النزلاء من يديه وقدميه وهزه عالياً في الهواء ثم رميه على الأرض. وعندما رفض أحد السجناء القيام بذلك، تعرض للضرب المتواصل على رأسه إلى أن فقد عقله تماماً. وتوفي في الشهر التالي. كذلك كانت التصفية عن طريق التعذيب شائعة في تدمر. إذ يتم توجيه ضربة واحدة إلى رأس السجن بقضيب حديدي أو إلقاء كتلة خرسانية من جانب حارس موجود على السطح على رأس السجناء الذين يقفون في باحة 'الفسحة' للتنفس، فيُقتضى عليهم".

وغالباً ما تُستخدم جميع نواحي الروتين الاعتيادي في السجن وفترة التمرين البدني وحتى الصحة الشخصية في سجن تدمر لممارسة التعذيب أو المعاملة السيئة. فمثلاً عندما يُحلق للسجناء شعورهم كل ثلاثة أو أربعة أسابيع تقريباً، يتعرضون للضرب أثناء انتظار دورهم، وغالباً ما تُشرب وجوههم،

u1608?بخاصة شفاهم وأذانهم وأنوفهم بموسى الحلاقة.

ويلاحظ التقرير أن معاملة السجناء في سجن تدمر تتغير كما يبدو تبعاً لتغير الأوضاع السياسية والسياسات التي تنتهجها الدولة نحو مختلف فئات خصومها السياسيين. وقد شهدت الثمانينيات أفسى مشاهد التعذيب وحشية وهولاً، فضلاً عن وفاة ربما المئات من السجناء، معظمهم تحت وطأة التعذيب. وفي التسعينيات شهدت معاملة السجناء بعض التحسن، رغم أن العديد من النزلاء تعرض لكثير من الأمراض الخطيرة مثل السل (الدرن) والكوليرا.

وتلاحظ منظمة العفو الدولية تراجع عدد عمليات الاعتقال خلال السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى تراجع عدد الأبناء حول ممارسة التعذيب وسوء المعاملة. بيد أن المنظمة تظل تشعر بالقلق من أن الآليات التي تُسهل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، والمنصوص عليها في قانون الطوارئ للعام 1948، ومن ضمنها الصلاحيات المفرطة الممنوحة إلى قوات الأمن، ما زالت على حالها من دون أي تغيير، كما شهدت على ذلك عمليات الاعتقال التعسفية التي جرت أخيراً لكبار الشخصيات المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء مجموعات المجتمع المدني الناشئة حديثاً.

وتتضمن التوصيات التي تقدمها منظمة العفو الدولية إلى السلطات السورية دعوات للإفراج عن جميع سجناء الرأي، والوقف الفوري لحملة الاعتقالات الحالية للخصوم والنشاط السياسيين، ووضع إدارة جميع السجناء تحت الرقابة القضائية الصحيحة؛ والمصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب؛ وإجراء تحقيقات مستقلة في جميع حالات التعذيب والمعاملة السيئة؛ وإبلاغ عائلات الذين توفوا في الحجز أو أُعدموا بمكان دفن أقربائهم وضمان إعادة تأهيل ضحايا التعذيب والاعتقال المطول من دون محاكمة ودفع تعويضات لهم.

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أنه "لن يكون أي إصلاح سياسي أو اقتصادي ممكناً في سوريا ما لم يتم إعطاء أولوية لحماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها.